القضية الفلسطينية
في ظل ممارسة حق الاعتراض الأمريكي في مجلس الأمن

حمديس مقبولة
أستاذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة البليدة -2-

ملخص

تعتبر القضية الفلسطينية من بين القضايا التي يبقى مجلس الأمن عاجزا للوصول إلى حل عادل يرضي كل أطراف النزاع، السبب هو الممارسة المفرطة لحق الاعتراض للولايات المتحدة الأمريكية ضد القضية الفلسطينية، ولم يتغير الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية أثناء الحرب الباردة وبعد نهايتها، خاصة فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره طبقا للمواثيق الدولية والمبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

تتدخل الولايات المتحدة لحماية مصالحها ومصالح حليفها إسرائيل على مستوى مجلس الأمن كلما كانت هذه المصالح مهددة، فالاعتراض الأمريكي لصالح إسرائيل، يمثل الدعم السياسي الذي هو الجزء الذي تكتمل به سلسلة الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل، وقد تمادت الولايات المتحدة في هذا الدعم إلى درجة الوصول إلى خلق صورة جديدة للاعتراض وهو " الاعتراض الضمني" الذي اخترعته الولايات المتحدة لمواجهة باقي أعضاء المجلس بسبب اتفاقهم لإدانة إسرائيل حول قرارها لبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، وهو تصرف له أسبابه ودوافعه، فأصبح يشكل عائق جديد لكل حل للقضية الفلسطينية مستقبلا على مستوى مجلس الأمن.

Résumé

La question de la Palestine demeure une question dont le conseil de sécurité reste paralysé jusqu'à ce jour du fait de l'exercice répété du droit de véto américain.

La position des Etats Unis n'a nullement changée envers la question palestinienne pendant et après la guerre froide, Le véto américain exercé en faveur d'Israël est un soutien politique et qui n'est autre que la suite d'une série de soutien américain en faveur d'Israël.

Les conséquences de l'hégémonie américaine ont conduit les Etats-Unis à créer une nouvelle forme de véto, « le véto implicite » le (19/12/2012) pour faire face aux (14) membres restants du conseil de sécurité

et qui étaient déterminés à condamner Israël pour avoir pris la décision de construire des colonies juives à Jérusalem East, cette évolution dans la pratique du conseil de sécurité inventée par les Etats Unis, est du à de nombreuses causes et motifs et qui constitueraient dans l'avenir un nouvel obstacle à tout règlement du conflit israélo-palestinien au niveau du conseil de sécurité.

مقدمة

منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة في (1945م) أولى ميثاق المنظمة اهتماما أساسيا لمسألة حفظ السلم والأمن الدوليين، وقد خص مجلس الأمن الجهاز المختص أصلا في حفظ السلم والأمن الدوليين طبقا للمادة (24) من الميثاق، بوظائف وسلطات تمكنه أداء مهامه على المستوى الدولي، كما عملت المنظمة وفقا لأجهزتها الرئيسية المتبقية (الجمعية العامة ومجلس الوصاية)، لتصفية الاستعمار والوصول بالشعوب المستعمرة أو التي تتمتع بالحكم الذاتي إلى تقرير مصيرها لتنعم بالاستقلال والحرية مثل باقي شعوب العالم، وقد حققت المنظمة نجاحا في أغلب قضايا تصفية الاستعمار ماعدا بعض القضايا ومنها القضية الفلسطينية التي مازالت إلى يومنا هذا تعجز المنظمة في الوصول إلى حل عادل لها.

منذ اندلاع النزاع الفلسطيني الإسرائيلي إثر تأسيس" دولة إسرائيل" وما تبع ذلك من حروب وأزمات متتالية، مازالت المنطقة تعاني منه إلى غاية هذا التاريخ، لم يستطع مجلس الأمن رغم ما منحه ميثاق المنظمة من سلطات لحفظ السلم والأمن الدوليين(الفصل السابع من الميثاق) أن يواجه كل الأزمات والحروب التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط بسبب النزاع الإسرائيلي العربي والإسرائيلي الفلسطيني، فكان دائما يعجز ويقف مشلولا أمام هذه القضايا بسبب الممارسة المفرطة للولايات المتحدة لحقها في الاعتراض على كل مشروع قرار يطرح للتصويت عليه يتضمن، إما إدانة إسرائيل بسبب أعمالها العدوانية ضد جيرانها العرب، أو ضد الشعب الفلسطيني، أو فيه مساس بمصالح إسرائيل بالمنطقة.

أدى الاستعمال المفرط للاعتراض الأمريكي لصالح إسرائيل إلى تعنت هذه الأخيرة في كل معاملاتها سواء مع الدول المجاورة أو الشعب الفلسطيني المحتل، مخالفة بذلك كل قواعد القانون الدولي والمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم

المتحدة، فأصبحت الولايات المتحدة تمارس الاعتراض لصالح إسرائيل ولو على حساب مصلحة الشعب الأمريكي نفسه، إلى درجة أنها اخترعت "الاعتراض الضمني" بمناسبة عرض مشروع قرار فيه إدانة لإسرائيل، وهي سابقة لم يعرفها مجلس الأمن منذ أن بدأ مهامه المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وبالتالي سأركز في هذه الدراسة على الأسباب الخفية التي تجعل الولايات المتحدة تتخذ هذا الموقف السلبي حيال القضية الفلسطينية، فما هي الأسباب غير المباشرة (الخفية) التي تجعل الولايات المتحدة تستخدم حقها في الاعتراض بصفة تعسفية ضد القضية الفلسطينية؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية تقتضي البحث في مسألة الممارسة المتكررة للولايات المتحدة الأمريكية حقها في الاعتراض لصالح إسرائيل في المطلب الأول، ثم البحث في الأسباب غير المباشرة التي تجعل الولايات المتحدة تقف هذا الموقف كلما تعلق الأمر بالقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وهو موضوع المطلب الثاني.

المطلب الأول: الاعتراض الأمريكي المتكرر لصالح إسرائيل: انحراف للشرعية الدولية

طبقا للمادة (27 الفقرة 3) من ميثاق الأمم المتحدة لكل عضو دائم في مجلس الأمن الحق في معارضة صدور أي قرار يعرض للتصويت عليه، وهو ما يعرف "بحق الاعتراض" إذ نصت المادة على أن تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الموضوعية بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها" أصوات الأعضاء الدائمين متفقة ".

استخدم الأعضاء الدائمون هذا الامتياز كلما اقتضت مصالحهم الخاصة ذلك، وقد استخدمه الاتحاد السوفييتي سابقا بكثرة لمعارضة انضمام أعضاء جدد في المنظمة أثناء الحرب الباردة، إلا أن الولايات المتحدة استخدمته في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والإسرائيلي العربي آنذاك لصالح إسرائيل، وما زالت في ظل النظام الدولي الجديد تستخدمه بصفة مفرطة ضد القضية الفلسطينية.

استمر الاستعمال المتكرر للولايات المتحدة حقها في الاعتراض كلما تضمنت مشاريع القرارات إدانة إسرائيل لأعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بل وتطور استخدامها لحق الاعتراض إلى درجة أنها اخترعت الاعتراض الضمني وهو سابقة لم يعرفها مجلس الأمن قبل ذلك، وسيتم بيانه من خلال فرعين اثنين.

الفرع الأول: الاستخدام المتكرر لحق الاعتراض ضد القضية الفلسطينية

لم يتغير موقف الولايات المتحدة في مساندتها لإسرائيل منذ السبعينات إلى يومنا هذا، بل اشتد موقفها اتجاه القضية الفلسطينية خاصة بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م)، فأصبحت إسرائيل الحليف الوحيد بمنطقة الشرق الأوسط الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وفي المقابل بقيت الولايات المتحدة الحامي الأول والأخير على مستوى مجلس الأمن للكيان الصهيوني.

إن حق الاعتراض الذي تمارسه الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن له آثاره القانونية، فهو يؤدي إلى تعطيله في القيام بمهامه المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين طبقا للفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما يؤدي إلى تعطيل دور الجمعية العامة المختصة استثناءا في حفظ السلم والأمن الدوليين حتى ولو كانت قراراتها غير ملزمة عكس المجلس، كما أدى الاستخدام المفرط لحق الاعتراض إلى عجز المنظمة للوصول إلى حل عادل في كثير من القضايا ومن بينها القضية الفلسطينية، حيث أصبح الاعتراض الأمريكي الفأس الهدامة لآمال شعب بأكمله في أن يتمتع بحقوقه كاملة في تقرير مصيره، كما يعني أيضا، دعم إرهاب الدولة (إسرائيل)، وهو ما يؤدي إلى استمرار النزاع الإسرائيلي الفلسطيني حتى يومنا هذا (الأخضر بن طاهر،السنة 2010، ص 136، 324، 325)

أولا: القضية الفلسطينية والاعتراض الأمريكي أثناء الحرب الباردة

أدت الحرب الباردة التي كانت مشتعلة بين المعسكر الشرقي والغربي إلى تجميد نصوص ميثاق الأمم المتحدة، كما جعلتها غير فعالة وغير مجدية، ومادامت الدول دائمة العضوية هي دول نووية، فهي لن تدخل في حرب على مستوى القمة، لكن آليات الفصل السابع من الميثاق (المواد من 39 إلى 51) تم تجميدها بصفة واسعة، فكل الأزمات التي كانت تعرض على المجلس، كانت نسبة نجاح حل الأزمة تقدر حسب درجة التوتر القائمة حينها بين الكتلتين الشرقية والغربية(Jaques Leprette,, 1996, p 112.)

في البداية، لم تستخدم الولايات المتحدة حق الاعتراض حتى السبعينات، فركزت جهودها في الفترة الأولى على الجمعية العامة، فكان معظم الأعضاء فيها

موالين للسياسة الأمريكية، فكانت تستفيد من قرارات الجمعية العامة، أما بعد الستينات وبعدما فقدت هذه الأغلبية بالجمعية العامة، بسبب تورطها في العديد من النزاعات الدولية ومسانداتها المتواصلة للصهيونية العنصرية والفاشية العسكرية بصفة مفرطة، لجأت إلى مجلس الأمن لتستخدم حقها في الاعتراض لحماية مصالحها ومصالح حليفها إسرائيل كلما تعلق الأمر بالصراع الصهيوني العربي والقضية الفلسطينية (محمود صالح العادلي، السنة 2003، ص،37،38).

استخدمت الولايات المتحدة حقها في الاعتراض لصالح إسرائيل لأول مرة بتاريخ (1972/09/10م)، رغم أن مشروع القرار حاز على أغلبية أصوات أعضاء مجلس الأمن جاء الاعتراض الأمريكي بسبب إدانة إسرائيل لخرقها وقف إطلاق النار المبرم بين أطراف النزاع إثر حرب (1967م) واحتلالها الأراضي السورية واللبنانية، كما قدرت عدد الاعتراضات الأمريكية لصالح إسرائيل بين (1972 م و1990م) ب (28) اعتراض..(Pascal Boniface, 2005, p 167)

يتمثل أخطر الاعتراضات الأمريكية في تلك الفترة، في الاعتراض الذي تم على مشروع القرار رقم s/11940 في (جانفي 1976م) والذي تضمن اعترافا بحق الفلسطينيين في إنشاء دولتهم المستقلة بفلسطين (دون إنكار حق إسرائيل في الوجود) رغم أن القرار حاز على الأغلبية المطلوبة (09) أصوات بمجلس الأمن. (Encyclopédia Universalis, 1977, pp 167 – 169)

ثانيا: القضية الفلسطينية في ظل النظام الدولي الجديد

بدأت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بأزمة الخليج والتي أسرعت مسار التحولات الدولية ووضعت الأمم المتحدة في الواجهة، واتجهت كل الأنظار إلى المنظمة، فقد كان ينتظر منها أن تستعيد دورها الأساسي والمتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين .(Abdennour Benantar, 2002, p 17)

استأثرت الولايات المتحدة على الساحة الدولية فأصبحت تتصرف وفقا لمعيار واحد هو القوة، كما أصبح مجلس الأمن (بما لديه من قوة إلزامية في قراراته وفقا للفصل السابع من الميثاق)، أداة لها لحماية مصالحها ومصالح إسرائيل مبتعدة تماما عن المبادئ

التي نص عليها الميثاق، كما سمحت لها وضعيتها بتفسير كل مادة في الميثاق حسب مصالحها الخاصة. (الأخضر بن طاهر، المرجع السابق، ص 194، 195).

استخدمت الولايات المتحدة حق الاعتراض(لأول مرة) في ظل النظام الدولي الجديد، على مشروع القرار S/21326 في (1990/05/31م)، والسبب هو مضمون القرار الذي يطلب من مجلس الأمن تعيين لجنة مراقبة أعمال وسياسة إسرائيل بعد مقتل (07) عمال فلسطينيين في مستوطنة يهودية، علما بأن مشروع القرار تحصل على موافقة كل أعضاء المجلس دون استثناء ماعدا الاعتراض الأمريكي.(Pascal Boniface, Op-cit, p 171)

وصلت عدد الاعتراضات الأمريكية لصالح إسرائيل في الفترة ما بين (1990م و2011م)، (14) اعتراضا تم استخدامه في الحالة في الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية كما يسميها مجلس الأمن (Projets de résolutions ayant fait l'objet d'un véto au conseil de sécurité, p 1, 2 sur 16.)

ولم تتردد الولايات المتحدة في التهديد باستخدام حق الاعتراض في كثير من الحالات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، (التهديد باستخدامه له نفس فعالية استخدامه)، وعلى سبيل المثال، التهديد باستعمال حق الاعتراض ضد الطلب الفلسطيني المتعلق بالانضمام إلى الأمم المتحدة كعضو كامل الحقوق والواجبات، وقد أكد الرئيس الأمريكي" Obama" إلى الوزير الأول الإسرائيلي " Netanyahou " أن إدارته لن تتردد في استخدام حق الاعتراض حتى لو أفقدها ما تبقى من مصداقية على الساحة الدولية.
(Nicolas Falez, article publié le 24/11/2011.)

وأمام التهديد الأمريكي باستعمال الاعتراض، اكتفت السلطة الفلسطينية بتقديم طلب إلى الجمعية العامة لمنحها مركز دولة غير عضو في الأمم المتحدة مثل الفاتيكان، لأن مركز دولة فلسطين عضو، سيصطدم حتما بالاعتراض الأمريكي، ومركز دولة غير عضو الذي تحصلت عليه السلطة الفلسطينية يمكنها اليوم على الأقل من إبرام المعاهدات الدولية، بدءا من الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي يمكنها متابعة المسئولين الإسرائيليين جنائيا أمام هذه الجهة القضائية الدولية.
(Karim Lebhour, article publié le (10/09/2011), p 1, 2 sur 3).

الفرع الثاني: تطور ممارسة حق الاعتراض في مجلس الأمن

إن القصد من إقرار حق الاعتراض للدول الدائمة العضوية، هو حماية مصالحها كلما تعارضت مع القرار المنوط للتصويت عليه في مجلس الأمن، لذلك عرف حق الاعتراض عدة صور من الاعتراض المزدوج، الاعتراض المتكرر بخصوص المسألة نفسها إلى الاعتراض المستتر والاعتراض المفروض. ولعب الاعتراض الأمريكي دورا مهما وخطيرا جدا في الصراع الصهيوني الفلسطيني، ولم يكن أمريكيا فقط، بل كان أمريكيا إسرائيليا، ومازال كذلك دون أدنى تغيير، وهو يفعل في التهديد به كما في علانيته وممارساته حتى يخضع الفلسطينيين للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بامتناعهم عن تقديم الشكاوى خوفا من سطوة الاعتراض الأمريكي، لتضيع بذلك حقوق فلسطينية على مذبح الانحراف في استعمال حق الاعتراض أو التلويح باستعماله ظلما وعدوانا حيث يعد انحراف في الشرعية الدولية. (كظم حطيط، السنة 2000، ص 77).

أولا ـ صور حق الاعتراض في مجلس الأمن

يتناقض حق الاعتراض مع مبدأ المساواة في ميثاق الأمم المتحدة، ورغم معارضة معظم الدول المؤسسة للمنظمة في (1945م) لأنه تمييز ولا ديمقراطي في التنظيم الدولي يزيد القوي قوة والضعيف ضعفا، وأمام تصميم الكبار المنتصرين في الحرب العالمية الثانية ومقدمتهم الولايات المتحدة والتي هددت بعدم انضمامها للمنظمة بدون وجود حق الاعتراض الذي ترى فيه ضرورة لمصلحة العالم، استجابت الدول الصغرى لمطالب الدول الكبرى، ومنذ ذلك الحين مازال حق الاعتراض يثير مشاكل لا تنتهي إلى يومنا هذا(كظم حطيط، المرجع السابق، ص 77).

أ ـ الاعتراض المزدوج

بين ميثاق الأمم المتحدة المسائل الموضوعية التي لابد من توافر إجماع الخمسة أعضاء الدائمين في المجلس كي يصدر القرار، بينما لا يشترط إجماع الأعضاء الدائمين في المسائل الإجرائية، لكن الميثاق لم يحدد ولم يوضح ما هي المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية، بل ترك الأمر للمجلس عندما تعرض عليه أية مسألة فيقوم بالتكييف القانوني لها، هل هي إجرائية أم موضوعية، يمكن لأي عضو دائم أن يستخدم حق الاعتراض، وإذا ما تم عرضها على المجلس للتصويت عليها،

يمكن للعضو نفسه أن يستخدم حقه في الاعتراض مرة ثانية ليحول بين مجلس الأمن وإصدار القرار. ومثال ذلك استخدام الاتحاد السوفييتي سابقا الاعتراض المزدوج في مسألة التشيكوسلوفاكية في (24 /1948/03) وفي المسألة الإسبانية في (1946/06/11).

ب ـ الاعتراض المتكرر بخصوص المسألة نفسها

يمكن للعضو الدائم في المجلس أن يستعمل الاعتراض عدة مرات بخصوص المسألة نفسها، ومثال ذلك الاتحاد السوفييتي سابقا(أثناء الحرب الباردة) بخصوص رفضه قبول عضوية العديد من الدول في منظمة الأمم المتحدة، وكذلك فعلت ومازالت تفعل الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية.

ج ـ الاعتراض المستتر أو الخفي

اعتراض غير مباشر تقوم به الولايات المتحدة من خلال تحكمها في عدد كاف من الأصوات داخل مجلس الأمن مما يمكنها من منع صدور أي قرار يناقض مصالحها أو يقف دون أطماعها، والواقع أثبت ذلك في عدة قضايا عالجها المجلس، فإن كان الاتحاد السوفييتي سابقا قد استخدم حق الاعتراض القانوني (الظاهري)، فالولايات المتحدة استخدمته بطريقة غير مباشرة (خفية) عن طريق حلفائها وخاصة كلما تتقدم الدول العربية بشكوى ضد إسرائيل، تلجأ الولايات المتحدة إلى الاعتراض المستتر.

ح ـ الاعتراض المفروض

يتعارض هذا الاعتراض مع المادة (27) من الميثاق الذي يستند إليها الكبار في امتلاك حق الاعتراض، لأنه جاء متخفيا في المواد (108، 109) من الميثاق ليستخدم من طرفهم على مشاريع قرارات تابعة للجمعية العامة في حالة ما إذا قررت الجمعية تعديل الميثاق أو تحدث تغييرا فيه، فلا يصدر قرار التعديل إلا بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة بما فيهم أصوات الخمسة الدائمين(الأخضر بن طاهر، المرجع السابق، ص 90 ـ 95).

ثانيا ـ الاعتراض الضمني

بعد نهاية الحرب الباردة وإرساء قواعد النظام الدولي الجديد في (1990/09/11م) من طرف الولايات المتحدة وبسط هيمنتها على الساحة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة، أصبح مجلس الأمن أكثر نشاطا بسبب انخفاض في استخدام حق الاعتراض.(Jean Pierre Colin, 1996, pp 109-117)

اختارت الولايات المتحدة ظروفا صعبة جدا كانت تعيشها الأراضي المحتلة بفلسطين لتخترع اعتراض جديد يعتبر سابقة في الممارسة بمجلس الأمن، فقد نفذت القوات الإسرائيلية عملية " عمود الدفاع " على قطاع غزة في (ديسمبر 2012م) سقط فيها أكثر من(170) فلسطينيا وخسارة مادية قدرت بمليار دولار، فقدمت روسيا مشروع قرار إلى مجلس الأمن لتسوية الأزمة، إلا أنه تم تأجيله إلى حين يتم التأكد من نجاح الهدنة المبرمة بين أطراف النزاع (إسرائيل وحماس).

(Louis Charbonneau, 15 novembre 2012).

سعت الولايات المتحدة قبل إبرام الهدنة إلى منع صدور أي قرار من مجلس الأمن يمكنه أن يورط إسرائيل، فحرصت على إنهاء العنف في قطاع غزة عن طريق التفاوض بين أطراف النزاع، لكن روسيا اتهمتها بأنها منعت من نشر بيان لمجلس الأمن حول العدوان الإسرائيلي على غزة

كما قدم المغرب مشروع قرار يطلب فيه من إسرائيل إنهاء العدوان، إلا أن مشروع القرار أحدث إشكالا بين الأعضاء الدائمين لعدم ذكره القذائف التي كان يطلقها الجناح المسلح " لحماس " على إسرائيل، رغم محاولة تعديل النص، إلا أن التعديلات ما هي إلا محاولة لمنع صدور القرار حسب الممثل الروسي بالأمم المتحدة. (Le point.fr,Article publié le 20/11/2012).

وفي ظل هذا الخلاف الحاد بين الأعضاء الدائمين، خصص مجلس الأمن اجتماعا غير رسمي في (2012/12/19) حول الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي المحتلة لبناء المستوطنات في القدس الشرقية، لكن سفيرة الولايات المتحدة "S. Rice" فاجأت كل أعضاء المجلس عندما غادرت القاعة فجأة، وبهذا السلوك تكون قد عارضت تبني أي قرار أو تصريح من رئيس مجلس الأمن يدين فيه تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة.

انتقد باقي أعضاء المجلس تصرفات إسرائيل المتعلقة ببناء المستوطنات، رغم أن غياب العضو الدائم لا يساوي اعتراضا، إلا أن مغادرة الممثلة الأمريكية للقاعة، منعت بتصرفها اجتماع لمجلس الأمن، ويعني ذلك أن الولايات المتحدة لم تفصح

عن موقفها، فقد يكون مع إدانة إسرائيل أو العكس أو يفسر على أنه امتناع، والنتيجة سواء، أصبح مجلس الأمن مشلولا أمام التصرف الأمريكي، وبالتالي يمكن القول بأن الولايات المتحدة اخترعت "الاعتراض الضمني".

إن سياسة المقعد الشاغر هي آخر ما تلجأ إليه الدولة عندما يكون موقفها حرجا، وهي في صالح المؤسسة الدولية، وقد رفضت الولايات المتحدة بتصرفها مواجهة (14) عضوا في المجلس اتفقوا كلهم على إدانة إسرائيل، والغريب في الأمر هو غياب أي انتقاد من أعضاء المجلس على تصرف الممثلة الأمريكية بالمجلس، وعوضا أن يصدر تصريح واحد من رئيس المجلس يعبر فيه عن أصوات كل الأعضاء، صدرت خمسة تصريحات مختلفة تعبر عن خمس مجموعات مختلفة تمثل أعضاء المجلس مع الصمت التام على تصرف ممثلة الولايات المتحدة (Weckel Philipe, Bulletin N°329 du 06/012013). إن ما حدث من الممثلة الأمريكية (مغادرة جلسة المجلس في 2012/12/19م) تم تفسيره على أساس أنه اعتراض ضمني، وهو تطور في الممارسة لعمل مجلس الأمن.

يجب التمييز بين تغيب الاتحاد السوفييتي سابقا في (1950م) عن جلسات مجلس الأمن أثناء الأزمة الكورية وما صدر عن ممثلة الولايات المتحدة في (2012/12/19م)، فقرارات مجلس الأمن بخصوص الأزمة الكورية صدرت ثم اعتبرها الاتحاد السوفييتي غير شرعية، أما مغادرة ممثلة الولايات المتحدة قاعة المجلس، فلا القرارات صدرت ولا التصريحات، بل هو اعتراض ضمني دون أن يمر مشروع القرار للتصويت عليه سلبا.

المطلب الثاني: الأسباب الخفية للاعتراض الأمريكي لصالح إسرائيل

إن وراء التصرف الأمريكي حيال القضية الفلسطينية (الاعتراض المطلق لصالح إسرائيل في مجلس الأمن) أسباب ودوافع ظاهرة كانت أم متخفية، ويعود ذلك إلى العلاقة الإستراتيجية التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة، فبينهما مصالح مشتركة تدور حول ثلاث نقاط مهمة وهي:

1. النفط في الشرق الأوسط وأهميته بالنسبة للولايات المتحدة، وهي تحتاج إلى إسرائيل كقاعدة لها لتهيمن على احتياط النفط بالمنطقة.

2. الجماعات الضاغطة اليهودية الموالية لإسرائيل بالولايات المتحدة وما تمارسه من ضغط على الانتخابات في أمريكا، ومهما يكن شكل الجماعة سواء كانت يهودية موالية لإسرائيل أو كانت يهودية صهيونية، فإنها تمارس ضغطا على الحزبين بأمريكا (اليمين واليسار) وتتحكم في نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية بهدف ضمان الولاء التام للإدارة الأمريكية (مهما يكن انتماؤها) للكيان الصهيوني.

3. جماعة المسيحيين الإنجيليين بأمريكا ومساندتهم المطلقة وغير المشروطة للكيان الصهيوني بسبب معتقداتهم الدينية(عودة المسيح مرتبطة بوجود دولة إسرائيل)، وعليه، نخصص الفرع الأول إلى الدعم الأمريكي بكل أشكاله لإسرائيل، ثم نعرض في الفرع الثاني إلى أسباب هذا الدعم ودوافعه للوصول إلى معرفة الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تستخدم استخداما أعمى حق الاعتراض لصالح إسرائيل

الفرع الأول: المساعدات الأمريكية لإسرائيل في ظل التحالف المشترك

تنوعت المساعدات الأمريكية إلى إسرائيل من مساعدات عسكرية، اقتصادية، وبرامج لتطوير إسرائيل وتمكينها التحكم في كل الوسائل الممكنة للتغلب على أي تهديد عسكري، كما أن هناك دعم للتنمية الاقتصادية والحفاظ على الأفضلية العسكرية لإسرائيل بالمنطقة، كما قدمت لها المزيد من الدعم فيما يتعلق بالإدارة المالية وتطوير صناعة حربية مستقلة:

(Thibault Breton de la Barronière, 2011, p 3, 4 sur 15).

أولا ـ الدعم المادي لإسرائيل

بلغ الدعم العسكري والاقتصادي في فترة الحرب الباردة (1946م ـ 1983م) (27 مليار دولار) دون حساب الهبات ودعم الخواص ولا حساب بيع الفوائد من الالتزامات البنكية الإسرائيلية بأمريكا وتدخل نسبة (70%) من هذه المساعدات ضمن الإطار العسكري والتي قدرت (17 مليار دولار.

(Gl Saad Eddine Chazly, 1990, p 108, 109).

منحت الولايات المتحدة لإسرائيل منذ حرب (1973م) أكبر دعم عسكري ومساعدات اقتصادية ومالية قدرت في الفترة ما بين (1976م و2004م) ب (140 مليار دولار)، كما تعتبر إسرائيل أكبر مستفيد من المساعدات الخارجية، فأصبحت بفضل

هذه المساعدات دولة غنية فدخل كل مواطن إسرائيلي يعادل دخل مواطن من كوريا الجنوبية.(John Meirsheimer et Stephen Walt,, 20 mars 2006, pp 4 – 6 sur 9)

قدرت المساعدات العسكرية منذ السبعينات ب (70 مليار دولار) تمر عبر التمويل العسكري الأجنبي،و هي تشكل(66%) من إجمالي المساعدات الخارجية (FMF:Foreign Military Financing) لإسرائيل، وإن بلغت حاليا حوالي (2,55 مليار دولار) سنويا، تسعى فالإدارة الأمريكية إلى رفعها في المستقبل كي تصل في (2018م) (3,09 مليار دولار) سنويا، فحسب الإستراتيجية الأمريكية، تعتبر هذه المساعدات استثمارا لسلام دائم في منطقة الشرق الأوسط، ويتم الدعم الأمريكي للاقتصاد الإسرائيلي عن طريق " صندوق الدعم الاقتصادي" (ESF:Economic Support Fund) والذي يقوم بتحويل السيولة النقدية من دولة إلى أخرى مباشرة لدعم إسرائيل اقتصاديا، وقد استفادت إسرائيل من هذا الصندوق منذ (1950م) ب (30 مليار دولار) وهو يشكل (30%) من الدعم الخارجي للاقتصاد الإسرائيلي.
(Thibault Breton de la Barronière, Op-cit, p 4 sur 15).

أما في مجال الاستخبارات، فتسمح الولايات المتحدة لإسرائيل إمكانية الوصول إلى المعلومات التي ترفض أن تمنحها حتى إلى حلفائها في حلف الناتو (NATO:North Atlantic Treaty Orgnization) كما أنها تغمض عيناها حول اكتساب إسرائيل السلاح النووي وعدم خضوعها لأية رقابة في الميدان.
(John Meirsheimer et Stephen Walt,Op-cit, p 1 / 9).

ثانيا ـ الدعم السياسي والدبلوماسي لصالح إسرائيل

يتمثل الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل (أثناء الحرب الباردة وبعد نهايتها) على مستوى منظمة الأمم المتحدة في عملية التصويت، فالتصويت في المنظمة يشكل (9 من 10) من الحالات التي تتفق فيها أصوات الدولتين (إسرائيل والولايات المتحدة) عند التصويت، على عكس الدول الأوروبية إذ الاتفاق مع الموقف الإسرائيلي لا يشكل سوى (6 من 10) حالة التصويت، وهذا يعني بأن أوروبا مستقلة عن الضغوط الإسرائيلية على عكس الولايات المتحدة الأمريكية.

فعلى مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، نجد إسرائيل والولايات المتحدة على الواجهة نفسها عندما يتعلق الأمر بالتصويت على قرار فيه إدانة لإسرائيل إما بسبب ممارساتها العدوانية ضد المدنيين العزل، أو يتضمن القرار طلبا إلى إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب (1967م)أو تلك القرارات التي تطالبها بوقف عدوانها على لبنان..(Gl Saad Eddine Chazly, Op-cit, pp 119 – 125)

الموقف نفسه يعرفه مجلس الأمن، فكل قرار يتضمن إدانة لإسرائيل بسبب اعتداءاتها المتكررة، أو يطالبها بالانسحاب من الأراضي المحتلة، أو التوقف عن ممارساتها لا إنسانية والكف عن بناء المستوطنات، يصطدم بحق الاعتراض الأمريكي، كما وصل الدعم السياسي الأمريكي لإسرائيل إلى حد إفشال كل الجهود العربية الرامية إلى فرض رقابة على الترسانة النووية الإسرائيلية من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(AIEA:Agence Internationale de l’Energie Atomique)

وفي كل مرة تدخل إسرائيل في حرب، تتدخل الولايات المتحدة لتدعمها عسكريا وسياسيا، وعندما تدخل إسرائيل في مفاوضات السلام مع جيرانها العرب، تتدخل الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل (مفاوضات السلام بعد حرب 1973م)، كما أدت دورا مهما في كل مفاوضات السلام التي سبقت مفاوضات أوسلو (1993م) وما بعدها، وكان الدعم مطلقا لإسرائيل إلى درجة أنه اعترف أحد المشاركين في مفاوضات السلام في (Camp David -2000) بقوله " في معظم الأوقات كنا نتصرف كمحامين لإسرائيل"

(John Meirsheimer et Stephen Walt, Op-cit, p 1, 2 sur 9).

بما أن الولايات المتحدة تملك المفتاح للموقف الدولي بشأن إسرائيل وهو حق الاعتراض على مستوى مجلس الأمن الجهاز الوحيد الذي له صلاحية اتخاذ تدابير قسرية تجاه دولة معينة طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لذلك أصبح مجلس الأمن يشكل خطرا كبيرا على إسرائيل، ولهذا السبب في كل مرة يكون أمن إسرائيل مهددا، تتدخل الولايات المتحدة حتى بدون غطاء شرعي (العراق 2003م) لحماية أمن إسرائيل.

يعتبر تصويت الولايات المتحدة بمجلس الأمن له ثقله ويتم تحليله في إسرائيل وتستعمله الولايات المتحدة بكل براعة، فالامتناع عن التصويت بدلا من الاعتراض في المجلس يشكل تحذيرا للدول الأخرى المالكة للاعتراض، وهو ما رأيناه في كل مرة يتعلق الأمر بقرار يمس بمصالح إسرائيل كيف يصطدم بحق الاعتراض

(Claude Klein, article publié le 1/10/2004)

الفرع الثاني: أسس المساندة الأمريكية لإسرائيل

تختلف أسباب ودوافع الدعم والمساندة الأمريكية لإسرائيل أثناء الحرب الباردة، عن الأسباب في ظل النظام الدولي الجديد، كما أن أحداث (11 سبتمبر 2001م) أثرت في العلاقة الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية بشكل كبير وجعلت مصالح جديدة تظهر بين الدولتين تستدعي دعما أكبر من الولايات المتحدة لحماية إسرائيل بشكل مطلق في منطقة الشرق الأوسط، وسندرس ذلك في الفقرتين التاليتين:

أولا: أسباب الدعم الأمريكي أثناء الحرب الباردة

بعد اندلاع أول حرب عربية إسرائيلية (1948م) بعد يوم واحد من ميلاد "دولة إسرائيل"، ضربت الولايات المتحدة حصارا على الأسلحة تجاه الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل، فكانت المصلحة الأولى الواجبة حمايتها، هي نفط العرب وليس أمن إسرائيل، لذلك حرص الطرفان (الأمريكي والعربي) لتشكيل تحالف لمصلحة الولايات المتحدة (النفط)، والدول العربية (مواجهة القوات الاستعمارية الأوروبية بالمنطقة)، وقد كان التوتر سائدا في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إثر أزمة تحويل نهر الأردن من طرف إسرائيل في (1953م) وأزمة قناة السويس (1956م)، فالمصلحة الأولى كانت آنذاك تتمثل في حماية النفط وبعدها أمن إسرائيل.

(Pascal Boniface, Op-cit, pp 59 – 64).

بدأت علاقة خاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بوصول الرئيس (J.F. Kennedy) إلى الحكم بفضل الناخبين اليهود (82%) من أصوات اليهود الأمريكيين، وفي مقابل ذلك صرح الرئيس الأمريكي بالتدخل عسكريا مباشرة في حالة العدوان على إسرائيل، كما رفع الحظر المضروب على بيع الأسلحة نحو إسرائيل، فتأثير الناخبين اليهود على السياسة الأمريكية كان مباشرا ومؤثرا .(Pauline Peretz, 2007, p 42-43)

استمر الدعم الأمريكي لإسرائيل في تلك الفترة بسبب مواجهة التحالف العربي السوفييتي لاحتواء المد الشيوعي آنذاك في منطقة الشرق الأوسط، لذلك سعت الإدارة الأمريكية في عهدة الرئيس(Nixon) إلى إقناع العرب بأن استرجاع أراضيهم المحتلة من طرف إسرائيل لن يكون على أيدي السوفييت، بل على أيدي الولايات المتحدة والتي يمكنها أن تضغط على إسرائيل كي تنسحب من الأراضي التي احتلتها في (1967م). (Dana Allin et Steven Simon, 1 janvier 2005, p 4,5 sur 21).

ثانيا: الدعم الأمريكي لإسرائيل بعد نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001م

بعد نهاية الحرب الباردة وإرساء قواعد النظام الدولي الجديد، أصبح التحالف الأمريكي الإسرائيلي أقل فائدة من الأول، وتم تفضيل إرسال الإعانات المالية للسوفييت سابقا بدلا من إسرائيل، فتم التضييق على الإعانات الأمريكية نحو إسرائيل في (1991م) فكانت النتيجة انهزام الرئيس الأمريكي (Bush) في الانتخابات الرئاسية من أجل عهدة ثانية، وانهزام أيضا (Shamir .I) الوزير الأول في الانتخابات بإسرائيل، والسبب هو المساس بمصالح إسرائيل فتخلت عنهم الجماعات الضاغطة اليهودية المسيطرة على الكونغرس الأمريكي وأيضا القائمة الانتخابية.
(Pascal Boniface, Op-cit, pp 219, 220).

عرفت الولايات المتحدة رؤساء وصلوا إلى الحكم بدون مساندة الناخبين اليهود مثل (Nixon- Bush) لكنهم دافعوا عن مواقفهم المؤيدة لإسرائيل، لذلك هناك أسباب أخرى للدعم الأمريكي لإسرائيل والمتمثلة في:

الجماعات الضاغطة للصناعات الحربية، تعبئة المسيحيين الإنجيليين والرأي العام الأمريكي المؤيد لإسرائيل، فالشعب الأمريكي يرى في إسرائيل، الدولة الديمقراطية الوحيدة بالمنطقة.
(Pauline Peretz, Op-cit, p 43).

كما تلعب الجماعات الضاغطة اليهودية بأمريكا دورا أساسيا في توجيه السياسة الداخلية وخاصة الخارجية بأمريكا، وتتشكل هذه الجماعات اليهودية من عدد من التنظيمات الموالية لإسرائيل وعلى سبيل المثال لدينا.
(AIPAC: Américan – Israéli Public Affairs Committee)

اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة والتي تأسست في 1954م وهي تعمل منذ ذلك الحين بكل الوسائل المتاحة لها للتأثير على الكونغرس الأمريكي بغرفتيه، وعلى الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ومن يريد من المرشحين الفوز في الانتخابات بمجلس الشيوخ، غرفة النواب أو في الرئاسيات لابد أن يمر عبر مؤتمر (AIPAC) المنعقد سنويا بأمريكا..(Antoine Sfeir, 2008, pp 43,44)

بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م) أعلن الرئيس الأمريكي(Bush)الحرب على الإرهاب، وصنف بعض الدول في محور الشر وأكد على ضرورة اللجوء إلى الحرب الاستباقية كوسيلة لمحاربة الإرهاب، وتعتبر قرارات الإدارة الأمريكية نتيجة حتمية لسيطرة المحافظين على هذه الإدارة. .(Ali Rastbeen, février 2009, p 35)

يرجع المحللين السياسيين توجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى التحالف الثلاثي المتمثل في:

البروتستنت الإنجيلين وهم أساس التحالف الثلاثي وأيضا الحزب الجمهوري الأمريكي وأخيرا إلى المحافظين، مما جعل معظم الزعماء الصهاينة مثل (Sharon, Shamir, Béguin) يعتمدون على المجتمع الإنجيلي الأمريكي المؤيد بصفة مطلقة لإسرائيل بسبب معتقداتهم الدينية، وهو المجتمع الأكثر حماسا عندما يتعلق الأمر بدعم ومساندة إسرائيل بغير شرط.(Celia Belin, 1er janvier 2007. p 1 – 12 sur 12).

عززت الولايات المتحدة مساندتها المطلقة لإسرائيل بعد أحداث (11 سبتمبر 2001م) بمحاولة تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO: Grand Moyen Orient) الذي أعلنت عنه في (2004م) بهدف تجزئة إقليمية للوطن العربي لحماية إسرائيل، والدليل على ذلك أن التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط الكبير كانت نتيجته بما يسمى "الربيع العربي" في معظم الدول المجاورة لإسرائيل وشمال إفريقيا.

لم تتوصل إسرائيل إلى يومنا هذا إلى توفير الأمن والسلم لإقليمها وشعبها رغم قوتها العسكرية ونظامها السياسي الديمقراطي الوحيد في المنطقة ورغم الدعم المالي والعسكري ألا مشروط من الولايات المتحدة
(Antoine Sfeir, Op-cit, pp 153, 154).

خاتمة

يصطدم حل القضية الفلسطينية على مستوى مجلس الأمن بحق الاعتراض الذي تمارسه الولايات المتحدة لصالح إسرائيل، وقد أدت بها سياسة الهيمنة المطلقة على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وإرساء قواعد النظام الدولي الجديد، إلى اختراع الاعتراض الضمني على مستوى مجلس الأمن لصالح إسرائيل، منتهكة بذلك كل قواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية التي تكرس حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها ومن بينها الشعب الفلسطيني الذي مازال يعيش تحت وطأة الاحتلال الصهيوني، فكانت النتائج كالتالي:

ـ إن اختراع الولايات المتحدة للاعتراض الضمني في (2012/12/19)، يفقد مجلس الأمن ما تبقى من مصداقيته، ورغم ذلك مازالت القضية الفلسطينية تشغل الصدارة في جدول أعمال المجلس

ـ يبقى الشعب الفلسطيني ينتظر تقرير مصيره ما بقي مجلس الأمن موجودا كجهاز لمنظمة الأمم المتحدة والمختص أصلا في حفظ السلم والأمن الدوليين طبقا لميثاق المنظمة.

ـ صعوبة الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية على مستوى مجلس الأمن في ظل المصالح الإستراتيجية المشتركة بين كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

ـ إن التفكير في إمكانية الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية على مستوى مجلس الأمن، أمر غير وارد في المستقبل القريب، فكل اتفاقات السلام التي أبرمت بين إسرائيل والدول العربية تمت خارج نطاق الأمم المتحدة، سواء تم ذلك في ظل الثنائية القطبية أو النظام الدولي الجديد ومازال مسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي منذ اتفاقات أوسلو للسلام، في مأزق لا يمكنه تحقيق السلام المنتظر منه في فلسطين، وللوصول إلى ذلك الهدف يمكن التفكير في:

إشراك طرف ثالث تم تغييبه عن مفاوضات السلام التي تمت خارج نطاق الأمم المتحدة، وأقصد بذلك كل التنظيمات الأمريكية التي توجه السياسة الأمريكية الخارجية مهما يكن شكل هذه التنظيمات، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وسواء كانت تنظيمات غير حكومية أو حكومية، أو كانت أمريكية الأصل موالية

لإسرائيل أو أمريكية يهودية تعمل لصالح إسرائيل مثل (AIPAC) فلا يعقل أن يتم التفكير في الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية على مستوى مجلس الأمن بعد مرور (65) عاما من عرض القضية لأول مرة عليه، ولا إمكانية الوصول إلى حل عادل يرضي جميع أطراف النزاع خارج نطاق الأمم المتحدة (مسار السلام)، بعد مرور أكثر من (23) عاما على اتفاقات أوسلو للسلام.

المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

1. الأخضر بن طاهر، حق الاعتراض الفيتو بين النظرية والتطبيق، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2010.

2. كاظم حطيط، استعمال حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي، مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000.

3. محمود صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام الدولي الجديد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

I- **Ouvrages**

1 - Abdennour Benantar, L'ONU après la guerre froide l'impérative de réforme, Casbah éditions, Alger, 2002.

2 - Pascal Boniface, Vers la 4e Guerre mondiale ?, Armand colin, Paris, 2005.

3 - Gl Saad Eddine Chazly, L'option militaire arabe, traduit de l'anglais par Yamina Hallal, Entreprise Nationale du livre, Alger, 1990.

II-Articles

1-Ali Rastbeen, Le grand Moyen-Orient la boite de pandore de la maison blanche La géostratégie des crises au Moyen-Orient, Revue géostratégique, février 2009.

2-Celia Belin, Les protestants évangéliques aux Etats Unis et la politique étrangère Américaine, 1er janvier 2007.

http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/47-Belin.pdf. Vue le 02/04/2013

3- Claude Klein, Les Etats Unis vue d'Israël, Extrait de la revue le Banquet N°21 2002, Mise en ligne octobre 2004.

www.revue-lebanquet.com/spip.php?page=article_paf.id...330 vue le 01/03/2013

4- Dana Allin et Steven Simon, Comprendre le soutien des Etats Unis envers Israël Les Etats Unis et Israël, 1er janvier 2005.

http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Afri25.pdfVue Le 17/03/2013

5- Gaza, Washington s'oppose à une déclaration du conseil de sécurité, Le point.fr publié le 20/11/2012 .www.lepoint.fr Vue le 02/11/2013

6- Jaques Leprette, Le conseil de sécurité comme organe de sécurité collective- ONU-Théorie et réalité, La sécurité collective au XXe siècle, Relations internationales N°86, La vanzelle Grafic Panazol, France, été 1996.

7- Jean Pierre Colin, Le conseil de sécurité comme organe de sécurité collective – ONU – Théorie et réalité, Relations internationales, N°86, été 1996.

8-John Meirsheimer et Stephen Walt,, Le lobby israélien, The international solidarity movment, USA, 20 mars 2006.

www.ism.france.org(analyse)le-lobby-israélien-article-4470. Vue le 03/02/2013

9- Karim Lebhour, Un Etat palestinien aux Nations Unies: La procédure sera lente RFI,Palestine/ONU/Moyen-Orient,article publié le (10/09/2011) Vue 15/04/2013

www.rfi.fr/moyen-orient/20110919-palestine-nations-unies-procedure-sera-lente.

10- Louis Charbonneau, Le conseil de sécurité réunie en urgence sur Gaza, Dépêche le Monde, jeudi 15 novembre 2012.

www.tempsréel.nouvelobs.com Vue le 19/05/2013

11- Nicolas Falez, Etat palestinien: Le quartette contourne le risque de véto, RFI, Correspondant- Jérusalem, Territoire, Palestine, ONU article publié le 24/11/2011

www.rfi/moyen-orient/2011/0924-etat-palestinien. Vue le 18/01/2013

12- Pauline Peretz, Les « Grandes alliances », L'Histoire, La guerre des six jours 5 juin 1967, Israël attaque, l'Histoire N°321 juin 2007.

13- Thibault Breton de la Barronière, L'amitié américano-israélienne au travers de leurs liens d'assistance, Israël Institute International, février 2011.

www.israël-nstitute.com/wp/contenet/uploads/2011/10/l'amitié..Vue le 10/04/2013

14- Weckel Philipe, Les Etats Unis inventent le véto implicite au conseil de Sécurité Sentinelle, page hebdomadaire d'informations internationales, Bulletin N°329 du 06/01/2013, Sentinelle le site de l'actualité internationale.

File:///c:Documentsandsetting/crash/burreau/bulletinsentinelle. Vue le 14/01/2013

III – Documents et Encyclopédie

1- Encyclopédia Universalis, Universalia 1977, Les évènements les hommes, Les problèmes en 1976, France, Editeur à Paris.

2- Projets de résolutions ayant fait l'objet d'un véto au conseil de sécurité, Documents des Nations Unies.

www.un.org/fr/documents/sc-vétos.shtml. Vue le 15/01/2013